

بيان صحفي

إطلاق التقرير الأول لـ"مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين، 2015: تقرير فلسطين"

<http://www.pcpsr.org/sites/default/files/palestiane-Index-Sec09-2015.pdf>

نشر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية - رام الله على موقعه الالكتروني تقريراً عن مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين لعام 2015 في فلسطين. جاء هذا التقرير ضمن جهد مشترك في أربعة بلدان عربية هي فلسطين وتونس والعراق واليمن. يظهر المقياس واقع عملية الإصلاح الأمني في البلدان العربية المشاركة، وذلك من وجهة نظر الجمهور في كل من هذه الدول.

يتشكل المقياس في فلسطين من معدل علامات ثلاثة عشر مؤشراً رئيسياً تكون مجملها إطاراً عاماً يمكن من خلاله تقييم قطاع الأمن. وقد حُصص كل مؤشر رئيسي لتقييم جانب معين من جوانب قطاع الأمن في ضوء عدد من المؤشرات الفرعية التي يتألف منها وقد بلغ عدد المؤشرات الفرعية للمقياس 124 مؤشراً. تعبر هذه المؤشرات عن مجمل واقع قطاع الأمن ونظام العدالة كما يراه الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. تشير علامة المقياس في فلسطين التي تبلغ 0.49 من مجموع 1.0 إلى أن عملية إصلاح قطاع الأمن لا زالت تراوح مكانها وان هناك انقساماً بين الجمهور الذي يمنح أقل من نصفه تصنيفاً إيجابياً لأوضاع قطاع الأمن، فيما يمنح أكثر من النصف الآخر تصنيفاً سلبياً لهذه الأوضاع.

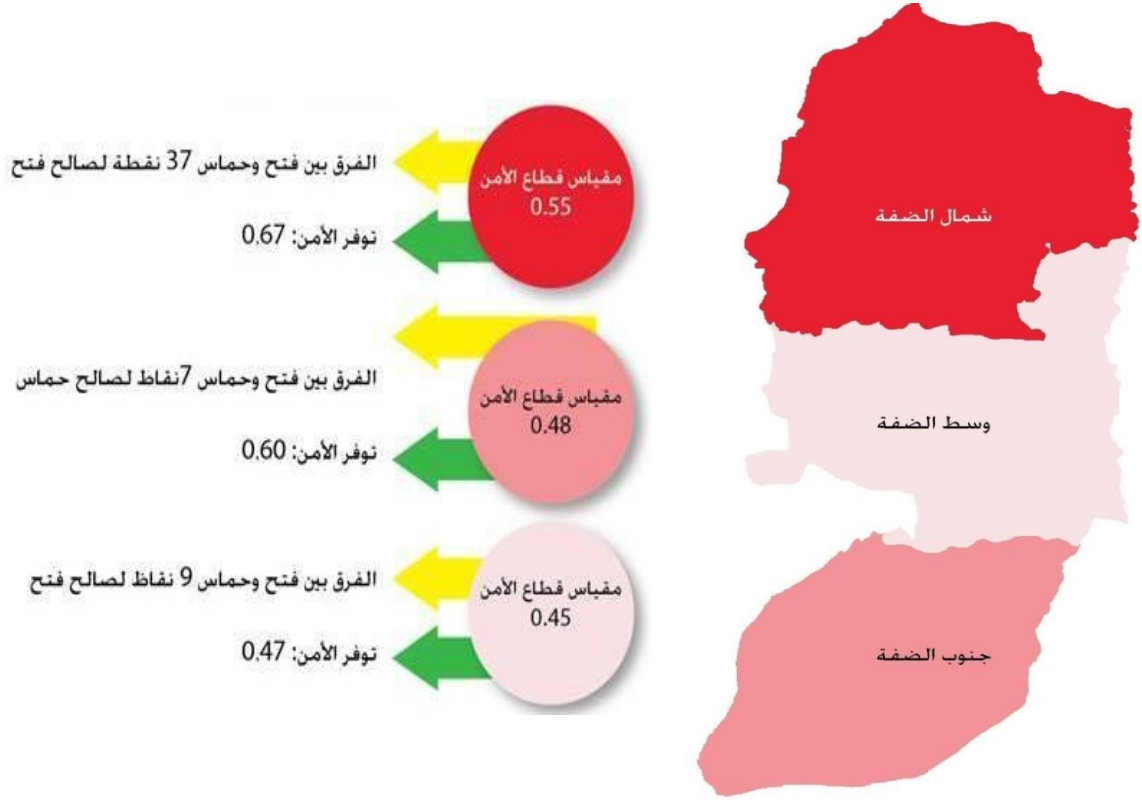
يغطي التقرير قطاعي الأمن في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يحصل قطاع الأمن في قطاع غزة (بين سكان القطاع) على علامة أعلى من علامة قطاع الأمن في الضفة الغربية (بين سكان الضفة): تبلغ علامة المقياس في قطاع غزة 0.53 مقابل 0.49 في الضفة الغربية. تظهر مقارنة علامات المؤشرات في الضفة الغربية وقطاع غزة أن المؤشرات الرئيسية كانت في أغلبها متقاربة، ولكن مع ارتفاع طفيف في علامات أغلب المؤشرات الرئيسية في قطاع غزة عن مثيلاتها في الضفة الغربية. لكن علامات أربعة مؤشرات كانت أعلى في الضفة الغربية وهي: مدى الثقة بالمؤسسة الأمنية، والتجربة الشخصية في تصنيف دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة، واحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية، والحريات والمسائلة وحقوق الانسان. وتضمن المقياس في الضفة الغربية ثلاثة عشر مؤشراً مقابل إثني عشر مؤشراً لمقياس قطاع غزة، حيث تم في القطاع استبعاد المؤشر المتعلق بالعلاقة مع اسرائيل، وقد كان لذلك دور ملموس في انخفاض علامة المقياس في الضفة الغربية عن قطاع غزة.

نظراً لوجود نظامين أمنيين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لا يمكن اعتبار قطاع الأمن في المنطقتين قطاعاً واحداً. لذلك عند إجراء مقارنات بين المقياس في العالم العربي والمقياس الفلسطيني تم اعتماد علامة مقياس قطاع الأمن في الضفة الغربية فقط. وبالتالي فإن الفجوات التالية تستند إلى نتائج المقياس في الضفة الغربية.

تُظهر نتائج التقرير، الذي يقوم على أساس استطلاع للرأي أُجري في الضفة الغربية خلال عام 2014 بين عينة تمثيلية، أن الاحتكاك والتجربة المباشرة مع قطاع الأمن بمختلف أجهزته تخلق انطباعات سلبية عن هذا القطاع، فقد حصل المقياس على علامة 0.42 بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والعدالة، وعلى علامة 0.49 بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والعدالة. حصلت المؤشرات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية على 0.62 والاحساس بالأمن على 0.61، وهما أعلى علامتين في المقياس الفلسطيني. في المقابل حصلت المؤشرات المتعلقة بالاطلاع والمعرفة على علامة 0.28، ومكافحة الفساد على 0.35، وهما أدنى علامتين في المقياس.

تظهر النتائج أن الشعور بالأمن والسلامة الشخصية والعائلية تلعب دوراً شديداً الأهمية في تقييم المواطن لقطاع الأمن حيث ترتفع علامة المقياس عند توفر الشعور بالأمن لتبلغ 0.59 وتنخفض عند غيابه لتبلغ 0.40. كما تُظهر النتائج وجود دور بالغ الأهمية للانتماءات السياسية في تحديد الموقف من قطاع الأمن حيث ترتفع العلامة إلى 0.58 بين مؤيدي حركة فتح والمستقلين الوطنيين وتراجع إلى 0.38 بين مؤيدي حركتي حماس والجهاد الاسلامي. ينعكس هذا بدوره على المناطق الجغرافية المختلفة، فعند إسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على الخارطة الإدارية للضفة الغربية من فلسطين، فإن علامة المقياس ترتفع لتصل إلى 0.55 في المحافظات الشمالية، وهي التي ترتفع فيها درجة الشعور بتوفر الأمن (حيث تصل إلى 67%) وترتفع فيها في نفس الوقت نسبة تأييد الحزب الحاكم، أي فتح (أنظر الشكل أدناه). في المقابل تنخفض علامة المقياس الفلسطيني في جنوب الضفة لتصل إلى 0.48 وتنخفض في هذه

المنطقة نسبة الشعور بتوفر الأمن (حيث تبلغ 60% فقط) وترتفع فيها نسبة تأييد المعارضة. أما في منطقة الوسط فتراجع قيمة المقياس إلى 0.45 لتعكس انخفاضاً ملموساً في نسبة الشعور بتوفر الأمن (حيث تبلغ 0.47 فقط) وتقلص الفجوة بين تأييد الحزب الحاكم والمعارض.



يخلق الاطلاع والمعرفة بمهام واختصاصات أجهزة الأمن المختلفة انطباعات إيجابية ويعزز الثقة بأجهزة الأمن. فقد حصل المقياس على علامة 0.54 بين المطلعين وعلى علامة 0.44 بين عينة غير المطلعين. ويشير تحليل النتائج إلى أن كبار السن والنساء يميلون أكثر من الشباب والرجال لإعطاء قطاع الأمن تقييماً إيجابياً.

ويتفق الباحث علاء حلوح مع زملائه في فريق البحث أن تراجع علامة المقياس الفلسطيني يعود بدرجة كبيرة للانقسام والاستقطاب السياسي واسع النطاق في المجتمع والسياسة الفلسطينية ولطبيعة عمل قطاع الأمن الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي. ويتفق معهم أيضاً في أن هناك حاجة ملحة لتسريع وتيرة الإصلاح الأمني لكي يلمس المواطنون الإصلاحات التي تجري في هذا القطاع. يرى معدو التقرير أن الإصلاح الأمني الفعال هو الذي يؤسس المساءلة ويكافح الفساد ويحترم حقوق الإنسان ويحدد مهام ومسؤوليات أجهزة الأمن وتسلسلها القيادي، وأن هذه الخطوات هي الطريق الوحيد لكي يحظى قطاع الأمن بثقة الجمهور. بالإضافة لذلك، خرج التقرير بعدة توصيات، أبرزها:

- هناك حاجة لإيجاد آلية فعالة وعلنية للمحاسبة داخل قطاع الأمن تشرف عليها عناصر مدنية من وزارة الداخلية للنظر في قضايا الفساد واستعمال العنف الزائد أو التعذيب ولتعزيز الثقافة الديمقراطية واحترام حقوق المواطن بين ضباط وعناصر أجهزة الأمن وخاصة أولئك الذين يتكونون مباشرة ويومياً بالجمهور.
- تعزيز مجالات التنسيق والتعاون مع أجهزة العدالة الأخرى مثل النيابة العامة والمحاكم بهدف احترام أجهزة الأمن لقواعد القانون الخاصة بالاعتقال، وإجراء التحقيق، والحصول على الأدلة لإدانة المجرمين في المحاكم، زيادة فاعليتها في تنفيذ قرارات المحاكم.
- يتوجب على المؤسسة الأمنية توضيح طبيعة العلاقة مع الجانب الإسرائيلي فيما يخص موضوع التنسيق الأمني للجمهور الفلسطيني، بحيث يكون واضحاً للجمهور ما هي القضايا التي يتم فيها التنسيق من الجانب الإسرائيلي، وما هي الحاجة الفلسطينية لهذا التنسيق.

تقرير فلسطين: <http://www.pcpsr.org/sites/default/files/palestiane-Index-Sec09-2015.pdf>

التقرير العربي: <http://www.pcpsr.org/sites/default/files/A%20Arab%20Sec%20Index%2025%20May%202015.pdf>

- تم اعداد هذا التقرير من قبل علاء حلوح ووليد لداوود ومساهمة من جهاد حرب، وجاء هذا التقرير ضمن اربعة تقارير للبلدان المشاركة في الدراسة.
- تم القيام بهذا العمل بساهمة من مركز بحوث التنمية الدولية في أوتوا، كندا.